مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

العدد الحادي عشر مجلة اسلامية . ثقافية . تصدر سنويًا

1423 من ميلاد الرسول ﷺ الموافق 1994 ميلادية

الموضوع

الدكتور فاتح زقلام
كلّية الدّعوة الإسلاميّة

ربما بدا هذا العنوان ناقصاً، لأن الشأن أن يكتب أمام الموضوع ما يتم الحديث عنه، غير أن حديثنا منصب على الموضوع ذاته، فموضوعنا هو الموضوع نفسه، وقد يبدو هذا الموضوع لبعض القارئين تافهاً، وأنه ليس ذا أهمية، لأنه من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى بحث وتوضيح فمن منا لا يعرف معنى الموضوع؟ ونحن كثيراً ما نسأل عن موضوع البحث، وموضوع الكتاب، وموضوع العلم الفلاني، وموضوع المحاضرة، وشبه ذلك، وما ذلك إلا لعلمنا بمدلول كلمة «موضوع» وجهلنا بما صدقها فيما أضيفت إليه، فنحن حين نسأل: ما موضوع علم الطب مثلاً؟ نعرف كلمة «موضوع» ولكن نجهل الشيء الذي ينطبق عليه هذا المعنى في علم الطب، وهو فرد من أفراد المفهوم الكلي للكلمة، وإذا كان الأمر كذلك فما جدوى الكتابة فيه؟.

وما الجديد الذي يمكن إضافته إلى معلوماتنا عنه؟.

ونقول: ليس الأمر كما قد يتصور من تفاهة هذا العنوان، بل هو من الأهمية بمكان فأغلبنا ـ وإن كان يردد هذه الكلمة ـ لا يعرف ـ للأسف ـ المدلول الاصطلاحي الدقيق لها، وكثير منا يعتقد أن معنى الموضوع مرادف لمعنى المضمون، والواقع أنهما متباينان وسنوضح ذلك فيما بعد.

وتتضح أهمية الكتابة في هذا العنوان فيما يترتب على تصوره من معرفة لمدى التزام الكاتب أو المتحدث بالموضوع، ومتى يكون خارجاً عن الموضوع، وما معنى فلان يكتب أو يتحدث بموضوعية.. الخ.

وهو أمر من الأهمية بمكان، وقد اهتم به علماؤنا الأوائل فجعلوا معرفة الموضوع (مفهوماً وما صدقه) من الأمور التي يتوقف عليها الشروع في أي علم من العلوم، فهو من المبادىء التي يطلب معرفتها قبل الشروع في مسائل أي علم.

ولسنا نقصد بلفظ «موضوع» المصطلح المنطقي الذي يقابل «المحمول» أعني الركن الأول في القضية، وإن ذكر أحياناً، إذ هو المحكوم عليه، والمحكوم عليه رتبته التقديم، سمي موضوعاً لأنه وضع ليحمل عليه غيره، لسنا نقصد هذا وإن كان هذا أيضاً له علاقة بما نحن بصدد بيانه كما سيتضح فيما بعد، ولكننا نقصد الموضوع الذي يتردد كثيراً في عباراتنا حيث نقول: موضوع العلم الفلاني كذا، وموضوع الكتاب كذا، وموضوع الدرس كذا، وفلان خارج عن الموضوع، وهذا خروج عن الموضوع، وفلان تحدث بموضوعية.. الخ.

فما معنى لفظ موضوع؟ هذا ما نريد بيانه في هذا المقال الموجز، فموضوع أي علم من العلوم: (ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية)، وكذلك يقال في موضوع الكتاب: (ما يبحث في ذلك الكتاب عن عوارضه الذاتية) وموضوع المحاضرة: (ما يبحث في تلك المحاضرة عن عوارضها الذاتية) وهكذا، بمعنى أن الشيء الذي يبحث في ذلك العلم، أو ذلك الكتاب، أو تلك المحاضرة عن أحواله الذاتية التي تعرض له يكون هذا ـ الشيء ـ موضوعاً لذلك العلم، أو ذلك الكتاب، أو تلك المحاضرة.

ففي علم الفقه مثلاً نبحث عن أحوال فعل المكلف، التي تعرض له من حيث كونه مطلوباً أو غير مطلوب، فنقول: صلاة الظهر واجبة، وصلاة الوتر سنة، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر مستحب، وصوم يوم الشك مكروه، وشرب الخمر حرام، والبيع المستوفي لأركانه وشروطه صحيح، ونكاح الشغار فاسد... الخ.

فالصلاة والصوم، وشرب الخمر، والبيع والنكاح كل واحد منها فعل للمكلف، والوجوب، والسنية، والاستحباب، والكراهة، والحرمة والصحة، والفساد أحوال عارضة لهذا الفعل دالة على أنه مطلوب أو غير مطلوبٌ، فيكون (فعل المكلف) هو الموضوع لعلم الفقه.

وفي علم النحو نبحث عن أحوال اللفظ العربي التي تعرض له من حيث الإعراب والبناء، فنقول: (الاسم إما معرب وإما مبني، والفاعل مرفوع والمفعول به منصوب، والمضاف إليه مجرور.. الخ. فالاسم، والفاعل، والمفعول به والمضاف إليه، كل واحد منها لفظ عربي أو نوع من اللفظ العربي، والإعراب والبناء، والرفع، والنصب، والجر... الخ أحوال تعرض لهذا اللفظ فيكون (اللفظ العربي) هو موضوع علم النحو.

وفي علم الطب نبحث عن أحوال بدن الإنسان، فيكون (بدن الإنسان) هو موضوع علم الطب، وهكذا، فالمراد بالعوارض ـ إذن ـ الأحوال الخارجة عن ماهية الشيء اللاحقة له.

ومعنى البحث عنها: التنقيب والفحص عنها لتحمل على ذلك الشيء (الموضوع) بدليل، بأن يجعل ذلك الشيء موضوعاً للمسألة، وتجعل حاله العارضة له محمولاً، كقولنا في علم الفقة: الصلاة واجبة، حمل الوجوب، وهو حال عارضة للصلاة، على الصلاة وهي فعل للمكلف، وكقولنا في علم النحو الاسم معرب حمل الإعراب ـ وهو حال عارضة للفظ ـ على الإسم، وهو نوع من اللفظ ولا بد لهذا الحمل من دليل يذكر في أثناء الفحص والتنقيب، غير أن هذه الأحوال قد تحمل على الشيء نفسه مثل ـ اللفظ إما معرب، وإما مبني وفعل المكلف إما حلال وإما حرام... الخ.

وقد تحمل على نوع من أنواعه، مثل: الإسم إما معرب وإما مبني، فإن الإسم نوع من اللفظ، وقد تحمل على عرض ذاتي آخر من أعراضه، مثل: الإعراب إما ظاهر وإما مقدر، والفاعل مرفوع، والمضاف إليه مجرور فإن الإعراب والفاعلية والإضافة أعراض ذاتية للفظ، حملنا عليها أعراضاً ذاتية أخرى لها وهي الظهور أو التقدير. والرفع والجر، وقد تحمل على نوع من أنواع عرضه الذاتي مثل: المبتدأ المشتق يغني مرفوعه عن الخبر إذا اعتمد على نفي أو استفهام، فإن المبتدأ المشتق نوع من المبتدأ الذي هو عرض ذاتي للفظ، ومثل ذلك يقال في موضوع كل علم: خذ مثالاً آخر موضوع علم الأصول، فإن موضوعه: الدليل ـ كتاباً كان أو سنة أو غيرهما ـ فقد يحمل العرض الذاتي على الدليل نفسه، فيقال: الكتاب العزيز يثبت الحكم قطعاً إذا كانت دلالته قطعية، والسنة حجة، وقد يحمل على نوع الدليل كقولهم: الأمر المجرد عن القرائن يفيد الوجوب، فإن الأمر نوع من الكتاب أو السنة، وقد يحمل على عرض ذاتي آخر له، كقولهم: العام يفيد الظن فإن العموم عرض ذاتي للكتاب أو السنة، وقد يحمل على نوع العرض الذاتي، كقولهم: العام المخصوص يفيد الظن، فإن (العام المخصوص) نوع من العام الذي هو عرض ذاتي للكتاب أو السنة[1].

فلا يلزم ـ إذن ـ في ذاتية العرض أن تكون بالنسبة إلى موضوع العلم، بل يكفي فيها أن تكون بالنسبة إلى بعض أقسامه، كنوعه، أو عرضه الذاتي، أو نوع عرضه الذاتي، فمعنى قولهم: (يبحث فيه عن عوارضه الذاتية) أي إنه يثبت له ما هو عرض ذاتي له، أو يثبت لنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع، أو ينيب لعرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك العرض أو يثبت لنوع عرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع، وقد تقدم لك مثال ذلك، ومن مجموع الموضوع والمحمول تتكون القاعدة ومجموع القواعد يشكل العلم، وجميع موضوعات هذه القواعد ترجع إلى موضوع العلم، بأن تكون عينه أو نوعه أو عرضه كما تقدم، ومن هنا كانت العلاقة بين الموضوع بالمفهوم المنطقي

(1) أصول الفقه، إبراهيم عبد الحميد وآخرون ص 22.

والموضوع الذي نحن بصدد بيانه وطيدة.

والمقصود بالذاتي في قولنا: (العرض الذاتي) ما كان منشؤه ذات الشيء، بأن يكون عروضه له لذات الشيء أو لجزئه المساوي أو الأعم، أو لأمر خارج عنه مساو له. مثال الأول، وهو ما يلحق الشيء لذاته بأن لا يكون هناك واسطة في عروضه بالذات، القدرة لذات الباري سبحانه وتعالى، وإدراك الأمور الغريبة للإنسان.

ومثال الثاني: وهو ما يلحق الشيء لجزئه المساوي له ـ التكلم العارض للإنسان بواسطة أنه ناطق.

ومثال الثالث: وهو ما يلحق الشيء لجزئه الأعم: الحركة بالإرادة العارضة للإنسان بواسطة أنه حيوان.

ومثال الرابع: وهو ما يلحق الشيء لأمر خارج عنه مساو له مختص به ـ الضحك العارض للإنسان بواسطة أنه متعجب، فهذه كلها أعراض ذاتية.

أما الأول فظاهر، وأما الثاني، والثالث، فلاستنادهما إلى ما تتوقف عليه الذات، وأما الرابع فلاستناده إلى مساوي الذات، ومساوي الشيء بمنزلته، فالمستند لمساوي الشيء بمنزلة المستند لذلك الشيء[2].

وخرج بالذاتية الأعراض الغريبة عن الشيء، فلا يكون ذلك الشيء موضوعاً لها، وهي ما تلحقه لأمر خارج عنه أعم منه، كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم، أو لأمر خارج عنه أخص منه، كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه إنسان، أو لأمر مباين له، كاللون العارض للجسم بواسطة السطح، فهذه كلها أعراض غريبة، لأنها بعيدة عن المعروض لعدم استنادها إلى ذاته كلاً أو بعضاً، أو إلى ما هو بمنزلته، فيكون موضوع البحث عنها هو الأمور التي استندت إليها.

---

(2) اللؤلؤ المنظوم ص 50 ـ 55، وانظر في هذا استكمالاً للبحث: حسن باشا زادة على الكلنبوي ص 8 ـ 9، والبرهان للشيخ زادة الكلنبوي ص 405 وما بعدها، والتهذيب بشرح الخبيصي على تهذيب المنطق ص 432، و ص 71 وما بعدها.

ومما يجب ملاحظته أن العوارض الذاتية لموضوع الفن إما أن يكون البحث عنها فيه مقصوداً بالذات، وإما أن يكون مقصوداً بالتبع وإما لتوقف لحوق الأعراض المقصودة بالذات عليها، وأكثر مسائل العلوم من هذا القبيل[3].

والعوارض الذاتية للشيء الواحد إذا اتَّحدتْ في تحقيق الغاية المترتبة عليها كان ما أدى إليه البحث عنها علماً واحداً موضوعه ذلك الشيء، وإن اختلفت غاياتها كان كل مجموعة منها مشتركة في غاية علماً مستقلاً، موضوعه ذلك الشيء، من جهة مخصوصة، وباعتبار مخصوص، فيكون ذلك الشيء موضوعاً لعدة علوم باعتبارات مختلفة، كما في علوم العربية، فإن موضوعها: اللفظ العربي، لكن من جهات مختلفة، فمن حيث حال جوهر اللفظ ومادته[4] كان اللفظ موضوعاً لعلم اللغة، ومن حيث أصل اللفظ وفرعه كان موضوعاً لعلم الاشتقاق، ومن حيث هيئته كان موضوعاً لعلم الصرف، ومن حيث حال آخره إعراباً وبناء كان موضوعاً لعلم النحو، ومن جهة حال مطابقته مقتضى الحال كان موضوعاً لعلم المعاني. ومن جهة اختلافه في التعبير به عن المعنى الواحد وضوحاً وخفاء كان موضوعاً لعلم البيان، ومن جهة محاسنه كان موضوعاً لعلم البديع، ومن حيث وزنه كان موضوعاً لعلم العروض. ومن حيث آخر الموزون كان موضوعاً لعلم القافية[5].

وقد تشرك عوارض أشياء متعددة في تحقيق غاية واحدة فيكون ما أدى إليه البحث عنها علماً واحداً، موضوعه تلك الأشياء، وهي لاشتراك أغراضها في تحقيق غاية واحدة لا بد أن تكون متناسبة تناسباً معتداً به، فالعبرة - إذن - في اتحاد الموضوع أو تعدده بالأغراض والغايات المترتبة على حمل العوارض[6].

---

(3) اللؤلؤ المنظوم ص 55.

(4) أي تمييز الألفاظ العربية عن غيرها ومعرفة المعاني التي وضعت لها الألفاظ.

(5) انظر اللؤلؤ المنظوم ص 143 - 144.

(6) انظر التقرير والتحبير ج 1 ص 36 - 37.

وبمعرفة الموضوع لأي علم تتضح جهة الوحدة التي تربط بين مسائله، ذلك أن مسائل كل علم كثيرة، وربما اختلطت هذه المسائل على من لا يعرف الوحدة الجامعة لها بمسائل علم آخر فيقع في الضلال من حيث لا يدري، فامتياز كل علم عن غيره إنما يكون بالموضوع.

وقد تصدى علماؤنا الأوائل لذلك حيث رأوا أن حقائق الأشياء وأحوالها كثيرة متنوعة وأن معرفتها متعسرة، وأن حسن التعليم يقتضي أن تجعل مضبوطة، متمايزة، فقاموا بهذه المهمة، وجعلوا الأحوال والأعراض الذاتية المتعلقة بشيء واحد إما مطلقاً أو من جهة واحدة أو بأشياء متناسبة تناسباً معتداً به علماً واحداً أفردوه بالتسمية والتدوين.

وسمو ذلك الشيء أو تلك الأشياء موضوعاً لذلك العلم، لأن موضوعات مسائله راجعة إليه فصارت كل طائفة من الأحوال متشاركة في موضوع ما علماً منفرداً ممتازاً في نفسه عن طائفة أخرى مشتركة في موضوع آخر، فجاءت علومهم متمايزة في نفسها بموضوعاتها[7].

وحيث كانت العلوم متمايزة بعضها عن بعض بموضوعاتها فإن المعرِّف لأي علم له أن يلاحظ في تعريفه جهة وحدة الموضوع فيعرفه على أساسها، وله أن يلاحظ جهة وحدة الغاية والثمرة المترتبة عليه فيرسمه على ضوئها.

لأن مسائل كل علم تربطها أيضاً غاية واحدة من أجلها يسعى الإنسان لتحصيل تلك المسائل، وكلا الاعتبارين صحيح، لحصول تميز العلم بكل واحد منهما، فكل مسألة لا يرجع موضوعها إلى موضوع العلم أو لا يدور البحث فيهما عن أحوال الموضوع فليست من ذلك العلم، وهذا معنى الخروج عن الموضوع. وكل مسألة يرجع موضوعها إلى موضوع العلم، ومحمولها حال من أحواله فهي من ذلك العلم.

والمتحدث أو الكاتب إذا كان حديثه منصباً على أحوال موضوعه، وموضوعات مسائله في أثناء حديثه راجعة إلى ذلك الموضوع فهو كاتب أو

---

(7) انظر، حاشية الشيخ سليم البشري على شرح رسالة الآداب ص 12.

متحدث موضوعي يتكلم بموضوعية وهذا هو معنى الالتزام بالموضوع.

وواضح مما تقدم أن موضوع العلم غير العلم، إنما العلم أحواله التي تحمل عليه، فبدن الإنسان موضوع لعلم الطب وليس هو علم الطب، وإنما علم الطب هو الأحوال التي تعرض لهذا البدن من الأمراض المختلفة وكيفية علاجها، واللفظ العربي هو موضوع علم النحو، وليس هو علم النحو، وإنما علم النحو هو الأحوال التي تعرض لهذا اللفظ من حيث الإعراب والبناء.

والعارف بالألفاظ العربية لا يكون عارفاً بالنحو إذا لم يكن عارفاً بالأحوال التي تعرض لآخر هذه الألفاظ من حيث الإعراب والبناء، كما أن العارف ببدن الإنسان وبأجزائه التي يتركب منها لا يكون عارفاً بعلم الطب إذا لم يكن عارفاً بالأحوال التي تعرض له من حيث الصحة والسقم، وهكذا كل علم.

كما أن الموضوع غير المضمون فموضوع المسألة هو ما وضع ليحمل عليه حال من أحواله الذاتية بدليل، وموضوع العلم هو ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية، وقد تقدم شرح ذلك.

أما المضمون فهو خلاصة محتوى المسألة وطريقة أخذه، أن تأخذ مصدر مسندها وتضيفه للمسند إليه إن كان المسند مشتقاً كنجاح خالد في قولنا نجح خالد، وخالد ناجح، أما إذا كان المسند جامداً فإنك تأخذ لفظ الكون وتضيفه للمسند إليه ثم تخبر عنه[8] بالمسند ككون خالد أخاك في قولنا، خالد أخوك، ومضمون البحث، خلاصة النتيجة التي توصل إليها الباحث، ويعبَّر عنها بالطريقة التي أوضحناها، ومضمون الكتاب، خلاصة نتيجة الأبحاث التي تناولها، ومضمون العلم، خلاصة الأحوال التي حملت على موضوعه.

والله تعالى أعلم

(8) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك جـ 1 ص 219 ـ 220.

مراجع البحث

1 ـ التذهيب شرح عبيد الله بن الفضل الخبيصي على تهذيب المنطق ط الحلبي.

2 ـ البرهان للشيخ: اسماعيل الكلنبوي مع حواشيه، مطبعة السعادة بمصر.

3 ـ أصول الفقه: إبراهيم عبد الحميد وآخرون مطبعة لجنة البيان العربي بمصر.

4 ـ اللؤلؤ المنظوم في مبادىء العلوم تأليف محمد أبي عليان طبعة الحسينية بمصر.

5 ـ تحفة الطلاب شرح رسالة الآداب للشيخ سليم البشري طبعة جريدة الإسلام بمصر.

6 ـ التقرير والتحبير لابن أمير الحاج ـ الطبعة الأميرية.

7 ـ شرح حسن باشا زاده على رسالة الآداب للكلنبوي دار الطباعة العامة.